الظاهرة الدينية في الشرق الأوسط- رؤية سياسية معاصرة

د.لعروسي رابح
جامعة الجزائر 3
أ.د.خضر عباس
جامعة النهرين العراق

الملخص :

تعد الظاهرة الدينية في الشرق الأوسط من الظواهر التي تتمتع بخصوصية كبيرة، نظرا لان المنطقة هي مهـد للشـرائع السماوية أو التوحيدية، وعبر التاريخ شاهدنا انه كلما تفاعلت مع الأصل الديني كلما تمتعت المنطقة بخصوصيتها، وكلما ابتعدت عنه كلما أصبحت تتلقى التأثيرات الخارجية بشكل أكبر، حتى فقدت المنطقة اغلب خصوصيتها، وباتت مستوردة لأغلب التيارات السياسية ولأنظمة الحكم التي تعتمد تفسيرات ضيقة مسخت شخصية المنطقة الحضارية، وجعلتها منطقة غير حضارية ومسـتقبلة لكل ما يمكن أن يعيق تقدمها الإنساني الذي شهدته على مدى قرون طويلة عبر التاريخ القديم والوسيط .

الكلمات المفتاحية : الظاهرة الدينية - الشرق الأوسط – رؤية سياسية – الخصوصيات.

Summary:

The religious phenomenon in the Middle East is a phenomenon of great privacy, since the region is the cradle of heavenly or monotheistic religions. Throughout history, we have seen that the more you interact with the religious origin, the more you enjoy it. The region is mostly private, and has become an importer of most political currents and systems of government that rely on narrow interpretations that have divided the character of the civilized region and made it an uncivilized and receptive region for everything that could hinder its human progress over centuries through ancient and medieval history.

Keywords: Religious Phenomenon - Middle East - Political Vision - Privacy

المقدمة:

تتفاعل الظاهرة الدينية والسياسة بشكل متباين بين المجتمعات، الا انها تتجه إلى ان تكون احد العوامل الضاغطة والمؤثرة على السياسة في صياغتها أو اثناء تنفيذها، والسبب في ذلك يتعلق بان النشأة الاولى للإنسـان كانـت تتعلـق بالعوامل الدينية، وان تلك العوامل بقت احد المدخلات المؤثرة في سلوك الإنسان وكل تجمع سياسي مهما كان اتجاهـه الايديولوجي، اذ لا يمكن تصور تجاوزه من التحليل والتفسير المتحكم بالسلوك السياسي .

ان منطقة الشرق الأوسط عانت من فوضى واضطراب بعد سقوط الدولة العربية الإسلامية في بغداد، التي قامت على أساس ديني، واتجهت فيما ظهر من بعدها من امارات إسلامية أو ممالك إلى ابقاء الرابط الديني حاضرا، وصـولا إلى انشاء الدولة العثمانية التي قامت على ادعاءات دينية، الا ان المنطقة كانت تشهد تراجعا في حضور الرابط الـديني في الانشطة السياسية بشكل متدرج، حتى جاءت نهاية الحرب العالمية الاولى لتؤسس كيانات قوميـة فيهـا، ولتشـهد الاعتبارات العقائدية تراجعا حادا في الحياة السياسية وصولا إلى النصف الثاني من القـرن الماضـي، عنـدما اخـذت التيارات الدينية تتجدد، وكل منها يعتنق تفسيرا للحياتين السياسية والدينية، واستمر نمو هذه التيارات كمؤشر دال علـى نمو الظاهرة الدينية، في ظل وجود معوقات عدة، تعلقت بان انظمة الحكم اسست على علمانية مفرطة معادية لكل مـا

هو إسلامي، وسمح الغرب للتيار العقائدي بان يستولى على الحكم في ايران استثناءا، حتى جاءات احداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، عندما ادركت الولايات المتحدة ان واحدة من مسببات الإرهاب في المنطقة متعلق بوجود فراغ بين قناعات المواطنين (التي تقترب من التيارات الدينية) وبين الاتجاهات السياسية التي تتولى ادارة الدولة، فاخذت تتحاور سرا مع التيارات الدينية ولم تعق بروزها السياسي في اعقاب ما عرف بالربيع العربي.

وبعد تجربة قصيرة من وصول التيارات الدينية للحكم في عدة بلدان شرق اوسطية، واتجاه المنطقة إلى عدم استقرار كبير، احد اسبابه ان المنطقة لم تتبنى خيار الحوار للتعامل مع الاختلافات وتقاطع وجهات النظر الداخلية، انما تتبنى قواها السياسية توجهات متقاطعة: العصمة أو امتلاك الحقيقة المطلقة أو الرغبة بالاستحواذ على السلطة والمجتمع بعقلية التعبئة والشمولية،.. وفي كل الحالات تفيد بوجود تكفير الاخر أو عدم الاستعداد لتقبل وجوده بالحياة السياسية واحيانا حتى الاجتماعية كما حصل في الحالة العراقية بعد عام 2003، والحالة المصرية في التعامل مع التيار الديني بعد عام 2013، فان المنطقة تتجه إلى مرحلة حرجة، فهي بين ان تتجه إلى التفكك، أو ان تتجه إلى استعادة توازنها، وهو ما يجعل استقراء المستقبل مسالة اكاديمية مهمة في جانبها النظري، وفي الجانب التطبيقي في آن واحد.

أولا-الاطار المنهجي:

يعد الاطار المنهجي المدخل لدراسة اي موضوع بحثي، وهو يستلزم وصف الاهداف التي يتطلب الوصول اليها، والتعريف بالمشكلة والفرضية، وتحديد المنهجي المتبع بالبحث، والهيكلية التي يتم اعتمادها لدراسة موضوع البحث.

ان هذا البحث يسعى إلى تحقيق الغايات التالية:

1-ملاحظة التطور التاريخي للظاهرة الدينية في منطقة الشرق الأوسط، وصولا إلى نهاية الحرب العالمية الاولى

2-تتبع المتغيرات المؤثرة في الظاهرة الدينية

3-وصف الظاهرة الدينية في المنطقة خلال المرحلة الممتدة قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة

4-تحديد مدى تاثر الظاهرة الدينية بكل من الإرهاب والإسلام السياسي

5-محاولة استشفاف الضغط الذي تعرضت له العوامل الدينية في المنطقة، والذي تسبب بان يسود طابع سياسي واجتماعي واقتصادي شرق اوسطي بعيدا أو بغياب الخصوصية الثقافية والقيم الدينية التي انبنت عليها المنطقة دولا وشعوبا وتاريخا

6-تتبع الخطوط العامة لمستقبل الظاهرة الدينية الشرق اوسطية في ظل تاثير المد الاصولي العالمي، ومحاولة فصل منطقة الشرق الأوسط عن اصولها الدينية الثقافية والقيمية.

ويتناول البحث بالتحليل مشكلة مضمونها لماذا وصلت التيارات الدينية الى مستوى الظاهرة رغم انها لا تتعدى مستوى الخطاب والممارسة السياسية في الشرق الأوسط، ولا يعاد تصحيح موضع الدين ومكانته في المجتمع والدولة الشرق اوسطيان؟، فهناك انقطاع بين معنى ومضمون الشرائع وبين ما موجود من تيارات دينية كل منها يأخذ من الشرائع بعض النصوص ويهمل آخر.

المشكلة اعلاه، تتفاعل مع ثلاثة متغيرات:

1-العوادة المجتمعية لبعض الممارسات الدينية بعد فشل النماذج السياسية المشوهة التي لا تتلائم مع الواقع التاريخي والقيمي والديني للمجتمعات الشرق اوسطية

2-اتجاه من النخب السياسية إلى اعاقة ظهور الطبيعي للدين، بل وحتى اعاقة احتلال الظاهرة الدينية مكانة لها في المجتمع والدولة الشرق اوسطية

3-اتجاه غربي عام إلى تشويه الصورة التي يتمتع بها الإسلام كشريعة سماوية، من خلال تضخيم ممارسات التيارات الانتهازية المحسوبة على الإسلام السياسي، واستمرار عزل المجتمع والدولة الشرق اوسطيان عن: تاريخها وقيمها ودينها.

وعليه، نفترض: ان البروز السياسي للظاهرة الدينية انما ينبع من متغيرات ضاغطة تهدف إلى استمرار عدم ربط المجتمع والدولة الشرق اوسطيان بجذورها التاريخية والقيمية والدينية، وتصوير الشرائع السماوية من خلال التيارات السياسية وهي في الاصل تيارات انتهازية اكثر مما هي تيارات دينية.

وفي سبيل اثبات هذا الاتجاه في البحث، سنعتمد على المنهج الوصفي، الاستنباطي، من خلال تناول المكانة السياسية للظاهرة الدينية، ونترك الابعاد الاجتماعية الى دراسات اكثر تخصصا.

ثانيا-المكانة السياسية للظاهرة الدينية

سيتم تقسيم موضوع البحث وفقا للمنهجية اعلاه إلى الموضوعات التالية:

- الجذر التاريخي للظاهرة الدينية
- مضمون الظاهرة الدينية، والمتغيرات المؤثرة فيها، وتمايزها وتفاعلها مع الإرهاب والإسلام السياسي، وطبيعة الطابع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الشرق اوسطي وتفاعله مع الخصوصية الثقافية والقيم الدينية كمقدمات لظهور الظاهرة الدينية
- ومستقبل الظاهرة الدينية الشرق اوسطية في ظل المد الاصولي العالمي.

وهو ما سيتم من خلال الآتي:

1-الجذر التاريخي للظاهرة الدينية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى

يعد ارتباط الإنسان بالدين مسالة مصيرية، فالإنسان خلق واستوطن الارض وربط بالتعلق بالدين كنوع من التذكير الدائم انه مخلوق تسيطر عليه أو توجهه قوة فوقية لا يمكنه ان يدركها.

وكان تعلق الأجيال الأولى بالعوامل الدينية السماوية التوحيدية، ترافقا مع العدد المحدود من البشر ومناطق سكنهم المحدودة في الشرق الأوسط، الا انه في مراحل لاحقة اخذ عدد البشر يتسع، واخذت تظهر هجراتهم إلى مشرق الارض ومغربها، وشمالا وجنوبا، ومع كل رحلة هجرة كانت تتغير الاعتقادات الدينية، ويحدث امتزاج بين الاعتقاد ذا الاصل السماوي، والتفسير البشري له، وكلما ابتعدنا عن الشرق الأوسط كنا نجد التفسير البشري هو الذي يظهر ويسود، مع تحول بعض الاعتقادات السماوية الى اعراف وقيم يتمسك بها الافراد.

اما وظيفة الشرائع السماوية فانها كانت تتنزل لاجل تصحيح الرؤى البشرية للاعتقادات السماوية ولما مطلوب منهم، وتقليل المحتوى الاجتماعي، والذي غالبا ما كان يتحول إلى اعراف تحكم المجتمع والتعاملات واحيانا تحكم العبادات وطقوسها.

وما تقدم لم ينف ان الشرق الأوسط عرف الوثنية على نطاق كبير، وتراجع حاد في معنى ومضمون التوحيد عبر التاريخ القديم وهو ما كان يلاحظ في انواع الاعتقادات بين سكان العراق ومصر وبلاد الشام، الا ان التوحيد يعاد وتصحح الرؤى الاجتماعية بين حين وآخر، واكثر ما كانت الاعتقادات الوثنية تحمي نفسها من خلال تزاوج رجالات المعبد مع الانظمة الحاكمة، التي تتمسك بالقوة لتعزيز حضورها المجتمعي.

وهكذا نجد ان ممالك اشور واكد والفراعنة ومملكة العيلاميين والساسانيين في بلاد فارس، وحتى مع الامبراطورية الرومانية البيزنطية، كلها تزاوج فيها الحكم برجالات المعابد، الا ان مكانة الشرائع في المجتمع والدولة شهدت تصحيح كبير مع ظهور وتمدد الدولة العربية الإسلامية، لان الإسلام نظر للدولة والمجتمع والفرد من منظور

سماوي-أخروي، ومن منظور إنساني، فقبل الاختلاف الإنساني في فهم الإسلام، بحسب البيئة الجغرافية والسكانية والتاريخية والادراكية، وكان التركيز على مبادئ عامة جامعة ومنها: اعتماد التوحيد كاطار عام، وتنظيم التعاملات، وقبول حق الاختلاف مع الإسلام كشريعة مقابل ضمان عدم التعرض للإسلام،.. وهو ما جعل الإسلام مقبولا طواعية اكثر منه قسرا، كما حدث في وسط آسيا وجنوب شرق آسيا. وبعد ان بدأ الإسلام بمكة والمدينة المنورة في الجزيرة العربية، انتشر في غضون قرنين إلى اجزاء واسعة من ثلاث قارات: آسيا وافريقيا واوروبا.

في تلك المرحلة التاريخية، احتمت اليهودية والنصرانية بالبلاد الإسلامية، وتعايشت مع المسلمين على نطاق واسع، وكانت تمارس عباداتها بيسر فيها، الا انه كان ينمو بالمقابل مد اصولي كبير في اوروبا، ومد وثني كبير في شمال شرق اسيا (المغول)، في حين ان الاثنيات والتجمعات اللغوية في الشرق الأوسط اما قبلت الإسلام كشريعة أو انها تعايشت معها وبقت محتفظة بخصوصيتها الاعتقادية، وهو ما يلاحظ باستمرار نسبة كبيرة من سكان العراق وبلاد الشام وتركيا كانت تدين بالمسيحية أو اليهودية ولم يعمل المسلمون على تغيير الاعتقادات فيها.

ومع تراجع الدولة العربية الإسلامية في بغداد، على اثر الهجوم المغولي من المشرق، وهجوم الامارات والممالك الاوروبية على شمال وشمال غرب المنطقة العربية، برزت عدة دول تدعي تمثيلها للمسلمين ومن اهمها : الدولة العثمانية في نهاية القرن الخامس عشر والتي اقيمت على اجزاء واسعة من اسيا وافريقيا واوروبا، ودولة المغول الإسلامية في مستهل القرن الرابع عشر والتي اقيمت في وسط وجنوب آسيا، فالدولتان استخدمتا الإسلام كاطار شرعي للحكم، و كإطار لعلاقاتهما الخارجية.

واستمر ربط منطقة الشرق الأوسط بشعوبها المختلفة بالطابع الديني على مدى وجود الدولة العثمانية فيها، ولم يتم العمل على الغاء التنوع الديني، وعملت تلك الدولة على استيعاب التنوع الاثني واللغوي والقبلي ضمن الدولة العثمانية، فكانت اللغات الموجودة في البلاط العثماني هي: اللغة العربية، والتركية، والكردية، والفارسية، والالبانية، وسمح للاقليات الموجود باستعمال لغاتها، ومنها العبرية بين اليهود، واليونانية والارمنية، وغيرها، والسبب في ذلك ان العثمانيين قدموا الرابط الديني على الرابط القومي، كما ان الاتراك لم يكن لديهم لغة مكتوبة فاعتمدوا على مزيج من اللغات المكتوبة في الامم التي سبقتهم في الحضارة في الشرق الأوسط: العرب والفرس والرومان، واستخدمت تلك الدولة الحرف العربي بالكتابة حتى تسهل لهم تعلم الإسلام والتعامل بهذا الرابط بين التكوينات القومية واللغوية المختلفة[1].

واستطاعت الدولة العثمانية، بفعل اعتماد الإسلام كرابط، من ادارة مناطق الشرق الأوسط التي تقع تحت سيطرتها، رغم التناقضات التاريخية والقومية واللغوية، وعملت المجموعات الاثنية واللغوية على المشاركة بالانشطة السياسية والحربية والمالية للدولة العثمانية، في حين اتجهت تلك الدولة إلى منح الولايات المختلفة ضمنها صلاحيات واسعة لادارة شؤونها بما يتلائم مع خصوصيتها، ومنها ولاية البصرة وبغداد والموصل وحلب وبيروت وغيرها.

وقد عملت امم اوروبا على محاربة تلك الدولة من خلال مسلكين: دعم الدولة الصفوية لفتح جبهة شرقية تستنزف الموارد العثمانية، وتشجيع العوامل القومية، والضغط على الدولة العثمانية من اجل منح امتيازات للاقليات الدينية داخلها، ومنها المسيحيين في تركيا وبلاد الشام ولبنان، واليهود في فلسطين، وانتهت تلك السياسات الاوروبية إلى اضعاف الدولة العثمانية، التي وصلت إلى مرحلة تبنت فيه دستور مكتوب عام 1876، بعد ان كانت تعتمد الشريعة الإسلامية كموجه للدولة والمجتمع، وقد جرى تعطيل الدستور في زمن السلطان عبدالحميد الثاني عام 1888، ثم اعيد اصدار دستور عثماني عام 1908.

ومع خسارة العثمانيين الحرب العالمية الاولى، سرعان ما تم استقطاع الولايات العربيـــة: بغـــداد والموصـــل، وولايات بلاد الشام والجزيرة العربية، ثم اخذ الاتجاه سريعا نحو احتلال بعض الاراضي التركية من قبل قوات الحلفاء، واصبح الكرد حامل ميزان في تركيا، واتجه السلطان محمد السادس (اخر سلاطين العثمـــانيين)، مـــدعوم مـــن قـــوات الحلفاء، إلى : " تشكيل هيئة لدراسة القضية الكردية، مؤلفة من شيخ الإسلام حيدري زاده إبراهيم افندي، وعـــدد مـــن الوزراء، واتفقت الهيئة على: منح كردستان الاستقلال الذاتي، شريطة قبول الكرد البقاء في الدولة العثمانيـــة"[(2)]، الا ان مصطفى كمال اتاتورك استطاع كسب التحالف مع الكرد، والسيطرة على اغلب المدن التركية، وطرد القوات الاجنبيـــة، الا ان الخط الذي سار عليه لاحقا بانهاء السلطة واعلان تشكيل الجمهورية وفصل تركيا عن تاريخها وعـــن موروثهـــا الثقافي وعن قيمها وعن الإسلام، واعلان ان تركيا هي دولة للاتراك، وتصنيف الكرد بانهم اتراك الجبل، قـــادت تلـــك الاجراءات إلى تصادم الدولة الجديدة مع الاسلام والكرد[3]، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط مضمونها البناء القومي للكيانات السياسية.

2- الظاهرة الدينية قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة

اتجه الارتباط بين الدولة والمجتمع الشرق اوسطيان مع الشرائع السماوية وغيرها من الاعتقادات الموجودة إلى تطورات دينامية بعد الحرب العالمية الاولى، وصولا إلى التاريخ الراهن، وتكاد المدة التي انتهت بها الحرب الباردة ان تكون مرحلة تميز بين ما قبلها وما بعدها، فاما ما قبلها فانها تمتاز بان الشرائع والاعتقادات تم الضغط عليهـــا سياســـيا وامنيا من قبل السلطات الحاكمة وبدعم البيئة الدولية، من اجل ابقاء العلاقة ببين الدولة والمجتمع متأزمة.

وتتبع مضمون العلاقة نجد ان الدول التي انشأت بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى انما هي دول قومية، فتركيـــا انشأت على اساس انها دولة تركية، وايران ظهرت من دولة بلاد فارس الا انها بقت دولة ثنائيـــة القوميـــة: فارســـية-اذرية، ومصر والعراق وسوريا ظهرت كدول عربية، في حين ان المجتمع الدولي والبيئة الاقليمية رفضا مـــنح الكـــرد حق تشكيل دولة قومية.

ولا توجد تفسيرات كبيرة لتبرير اتجاه المجتمعات الشرق اوسطية نحو الحياة السياسية القومية والابتعـــاد عـــن الاساس الديني، الا انه في العموم يمكن القول بان الامر مرتبط بثلاثة عوامل:

الاول وهو المتعلق بالفشل العثماني في جعل الاسلام عامل تطور في المجتمعات الشرق اوسطية، وانما استخدم الإسلام في العقود الاخيرة من حياة تلك الدولة لابقاء المجتمعات الأخرى مرتبطة بالدولة العثمانية، حتى اصبح مصـــدر لاستنزاف القدرات المحلية بشريا وماليا، وخضوعها سياسيا للمركز السياسي والاداري وهو اسطنبول.

والثاني متعلق برغبات القوى الغربية بجعل البناء السياسي للدول الجديدة في الشرق الأوسط بعيدا عـــن عامـــل التوحد وهو الإسلام، واكثر العوامل التي يمكن ان تمزق عوامل التقارب الشرق اوسطية هي المدخلات القومية، بتاكيـــد ان تلك المجتمعات انما تختلف احداها عن الأخرى ولا يوجد رابط بينها.

والثالث متمثل بوجود مجوعات انتهازية محلية لا ترغب بحضور الإسلام كمنظم للحياة الاجتماعية والسياســـية، ووجدت نفسها متزعمة للطروحات القومية في ظل الفراغ الكبير الذي خلفته الدولة العثمانية بعدم بنـــاء حيـــاة سياســـية سليمة في الشرق الأوسط. وهنا يمكن دمج النخب العسكرية بالنخب القومية، وهي نخب اخذت تبرز بعد تاسيس الـــدول القومية وسعت إلى اسقاط الانظمة المرتبطة بالغرب أو انها سعت إلى استغلال نقاط الضعف فيها من اجل الهيمنة على السلطة.

وخلال المرحلة الاولى المتمثلة بالمدة بين الحربين العالميتين، كانت الاتجاهات الدينية قد خفتت وتراجعت إلى مستويات خطيرة، ولم تجد لها تعبيرا الا بدور العبادة، بمعنى انه تحول الاسلام من شريعة متكاملة الى مجرد طقوس تعبدية وعزلت الحياة السياسية عنه من قبل السلطات الحاكمة، الا ان مكانة الدين اخذت تبرز بعد الحرب العالمية الثانية، مع تصاعد عوامل الحداثة، واتساع الازمات في بلدان الشرق الأوسط، واخذ بعض المفكرون التذكير باهمية عدم تجاهل قيم المجتمع والعوامل الدينية في النظر إلى البناء السياسي والاداري للدولة، أو إلى السياسات المتبعة، واصبح الاتجاه يميل بشكل متزايد إلى بزوغ تيار جديد يزاحم التيارات القومية والشيوعية في كسب ود الجماهير، وتجلى ذلك بظهور حركة الاخوان المسلمين في استقطاب الافراد غير القانعين بالتيارات السياسية الأخرى، في حين كانت الحركة الدينية في ايران قد نشطت واخذت تتبنى اطروحات تنتقد سياسات الشاه.

لقد تعاملت دول الشرق الأوسط مع الفكرة الدينية ومع التيارات الدينية بعقليات مختلفة في النصف الثاني من القرن العشرين، فتركيا اخذت تسمح للتيارات الدينية بان تستوعب افراد المجتمع الذين لا يؤمنوا بالافكار القومية والعلمانية منعا لتمدد التيار الشيوعي إلى الداخل التركي، وصولا إلى قبول تمثيل التيار الإسلامي سياسيا بصعود حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين اربكان وهو شخصية مارست العمل السياسي تحت عناوين إسلامية[4]، في حين ان ايران شهدت نشاطا متسعا للحوزات الدينية، وصولا إلى اسقاط حكم الشاه واعلان تاسيس جمهورية عقدية، اما مصر فرغم انها شهدت بروز حركة الاخوان المسلمين عام 1928 كحركة اجتماعية، الا انها تحركت نحو العمل السياسي المحدود عام 1938، ثم اتسع نشاطها في منتصف القرن، قبل ان يعاد نشاطها إلى الحيز الاجتماعي في السبعينات والثمانينات منه. اما في العراق فان التيار الإسلامي ظهر ابتداءا عام 1957 بسبب تمدد الانشطة الشيوعية، الا ان التيار الإسلامي سرعان ما انشق سياسيا على اسس مذهبية، واخذ التيار الإسلامي الشيعي يتجه إلى الارتباط بايران بعد العام 1979 بفعل سياسات الحكومة في انهاء التيار الديني عامة في الحياة السياسية، ومحاولة وضعه ضمن الطقوس التعبدية، قبل ان تسمح له بالظهور في المضمون الاجتماعي لاحقا.

واستمر التضييق على التيارات السياسية الدينية إلى نهاية الحرب الباردة، والتي اتجهت معها الارادة الدولية للولايات المتحدة، كطرف منتصر بالحرب الباردة، إلى اعلان رغبتها بان تشيع قيم الحريات والديمقراطية، وهو ما يعني ضمنا ان تتفق الارادة السياسية مع الارادة المجتمعية، وعدم استثناء تيارات سياسية مهمة يؤمن بقيمها المجتمع، من التمثيل السياسي، حتى يضمن استقرار العمل السياسي، استنادا لما تتمتع به التيارات السياسية من قوة ومراكز ثقل وقبول في المجتمع[5].

والتحول في البيئة الدولية، انتهى إلى تحولات مهمة على صعيد التفاعلات السياسية المحلية في دول الشرق الأوسط، اذ سمحت بعض تلك البلدان بتوسيع نطاق العمل السياسي أو عدم الاتجاه إلى قسر التيارات السياسية الدينية، فاصبح هناك تمثيل للاخوان المسلمين في البرلمان في مصر والاردن، وتسامح العراق مع الممارسات الدينية المجتمعية، ووصل التيار الإسلامي إلى رئاسة الوزراء في تركيا عامي 1995 و 1996، وكان التيار الإسلامي قويا في الكويت.

ومع مستهل الالفية الجديدة، ووقوع احداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، اتجهت الاخيرة إلى اعلان مبادرتها إلى ديمقرطة الشرق الأوسط، والاتجاه إلى الحوار مع التيارات الإسلامية، لانها ادركت ان هناك مشكلة سياسية وفكرية بالمنطقة مضمونها ان الانظمة السياسية العلمانية لا تتطابق مع الارادة المجتمعية التي تغلب الافكار الإسلامية على الافكار العلمانية، ومن ثم فان الانظمة الحاكمة لا قاعدة سياسية ومجتمعية لها تتيح بقاءها مستقرة في السلطة، وهو ما سمح بان يتمدد الحضور السياسي للتيارات الدينية وينتقل من كونه معبر عن انشطة اجتماعية إلى كونه

ظاهرة سياسية، واستطاع الوصول اليسير إلى السلطة في تركيا عام 2002، ثم مكنت التيارات الدينية من الحكم في العراق بعد عام 2003 في ظل ضعف التيارات العلمانية.

وخلال المدة بين 2003- 2010 استطاعت التيارات الدينية من ان تكون ظاهرة لها خصوصيتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط، فهي استطاعت ان تجد لها مكانة في المجتمع عامة وفي الحياة السياسية خاصة، بفعل متغيرات عدة داخلية وخارجية.

3-المتغيرات المؤثرة في الظاهرة الدينية

لم يكن بروز التيارات الدينية في الشرق الأوسط كظاهرة سياسية من فراغ، انما تم ذلك بفعل مجموعة واسعة من المتغيرات التي احدثت تاثيراتها خلال العقدين الاخيرين، لتدفع إلى بروز متعاظم لهذه الظاهرة.

وتحليل ما هو قائم من متغيرات، يلاحظ انها تصنف كلاتي:

أ-**المتغيرات الداخلية** :

وتتضمن هذه المتغيرات حزم واسعة جدا، تدفع إلى عدة نتائج من ضمنها التهيئة لظهور وبروز التيارات الدينية، وتتبعها يلاحظ انها تبدأ **بالمشكلة الاقتصادية**، فمنطقة الشرق الأوسط لم تنجح في توفير الفرص الاقتصادية الملائمة لتحسين الوضع الاقتصادي للإنسان الشرق اوسطي، عربي كان أو ايراني أو تركي، باستثناءات محدودة، وهو ما رفع من معدل البطالة، ووسع من نطاق انخفاض القدرة الشرائية، وهو ما جعل الفرد يتجه إلى خيارات غير محددة، فالبعض اتجه إلى الهجرة، واخرون اتجهوا إلى القناعة بالوضع القائم تحت تاثير القناعات الدينية، واخرون اتجهوا إلى التمرد سياسيا على السلطات، واخرون اتجهوا إلى الانحراف الجنائي لمعالجة القصور في الحالة المعاشية[6]. وما يهم هنا هو الاتجاه إلى القناعة او الى التمرد، فالقنوع هو المؤمن بان الامر موجه وعليه قبوله، وهذه المجموعة تتقبل ما تطرحه التيارات الدينية بسهولة، اما المتمرد على السلطات فقسم منهم يتجه إلى الحركات المناوئة للسلطات، وهي في الغالب حركات دينية لان السلطات لم تستوعب تلك الحركات وجعلها تعمل على هدم السلطة من الخارج.

اما المتغير الداخلي الاخر الذي يؤثر على بروز الظاهرة الدينية فهو الموقف من السلطة، ومدى القناعة المجتمعية بالسلطة سياسيا، فالسلطة بعد ان اخذت تتشكل في القرن الماضي هيمن عليها الاتجاه العلماني والقبلي-العائلي، وهما اتجاهان لا يحضيان بالتاييد الداخلي الكبير انما بفعل الفراغ في التنظيم السياسي صعد كل منهما تحت تاثير ودعم غربي، وهو ما جعلهما يهيمنان على منطقة الشرق الأوسط، اما بعد تصاعد تاثير الوضع الاقتصادي، واتساع نطاق التعليم، اخذ الافراد يعون ان هناك فراغ كبير لم تستطع السلطات السيطرة عليه الا وهو ان قناعات الافراغ في الغالب ليست علمانية وليست قبلية، انما هناك افراد يؤمنون بالاتجاهات اليسارية، واخرون يؤمنون بالاتجاه الديني.

وفي ظل الاتجاه إلى توسيع العمل البوليسي رغبة بحماية الانظمة القائمة وبفعل الانغلاق السياسي في الحياة السياسية، اخذت تنمو سرا التيارات الدينية، وان كان سقف الدعم لها محدود في البدء والعمل كان يقتصر على التوعية بالطقوس والعمل الاجتماعي الا انه اخذ يتحول بسرعة إلى العمل السياسي، حتى وجدت اغلب الانظمة السياسية نفسها منعزلة عن البيئة الاجتماعية أو ان الدعم الذي تحضى به محدود[7]، ومن ثم فان مركز الثقل في ظل ضعف الدعم الذي تحضى به الانظمة الحاكمة وانها لم تستند إلى اسس ديمقراطية صحيحة لمعرفة التيار الاكثر قبولا من قبل المجتمع، فانه اتجه إلى دعم التيارات الدينية بمعدلات مرتفعة في ظل اتجاه تلك التيارات إلى رفع معدل التنظيم بين الافراد على اسس غير سياسية، ثم تطور إلى توسيع الروابط والدعم السياسيين.

وثقافيا، فان الثقافة بين الافراد والمجتمع اتجهت إلى الانتقال في القرن الماضي، من ثقافة تقليدية تحت السلطات العثمانية التي لم تهتم بتطوير التعليم والصناعة في المنطقة، انما اهتمت بالبقاء والاستمرارية واستنزفتها الصراعات في جبهات اوروبا والقوقاز، ومن ثم فان تفشي الامية والدعم الذي حضى به التيار القومي من قبل الدول الاوروبية اوجد مجموعات سياسية نخبوية غربية الاتجاه، وقاعدة مجتمعية غير مهتمة بالسياسة أو انها غير منظمة، ومع اتجاه التعليم الحكومي إلى اعتماد التعليم العلماني والقومي فانه ظهرت اجيال تعادي الدين من غير وعي، حتى بدأت تظهر الاثار السياسية والاقتصادية السلبية للممارسات السياسية، وهو ما دفع إلى ردات فعل تمثلت بالاتجاه إلى دعم التيارات الدينية على نطاق محدود، اما اعتقادا به او انه مثل الخيار الاكثر فاعليه ضد السلطات، ثم اخذ الاتجاه الداعم أو المؤمن بالفكر الديني يزداد مع ارتفاع مستوى التعلم وعدم ملائمة الخيارات السياسية والمشاكل الاقتصادية، ومن ثم اصبحت هناك قواعد ثقافية كافية للحديث عن وجود ثلاث اتجاهات تسوده منطقة الشرق الأوسط:

-الاتجاه القبلي اي ما قبل الدولة الوطنية،

-والاتجاه القومي والعلماني وهما اتجاهان يمكن ان يلتقيا ويمكن ان يفترقا احيانا أخرى،

-والاتجاه الديني بمختلف تسمياته وتفرعاته[8]

ب-**المتغيرات الاقليمية** :

وفي الجانب الاخر كان هناك عدة متغيرات اقليمية، دفعت إلى تصاعد تاثير التيارات الدينية في الظاهرة السياسية الشرق اوسطية، ومنها ان الصراع الاقليمي وعدم الثقة المصاحب له بفعل عوامل تاريخية وتنافس قومي وتدخلات خارجية،.. كلها قادت بالبيئة الاقليمية إلى استخدام التداخل الديني في انشاء ودعم التيارات السياسية الدينية بوصفها الاقدر على اختراق البيئة المنافسة والعمل على احداث تاثيرات اكبر من التدخل السياسي والعسكري المباشر، وهو ما سمح بان تنمو التيارات الدينية إلى مستويات كبيرة، خاصة بعد تغير نظام الحكم في ايران عام 1979، واتجاه النظام الجديد إلى التدخل في المنطقة العربية باستخدام الغطاء الايديولوجي الذي تبناه النظام الجديد، واستغلاله حالة القطيعة بين السلطة والمجتمع واتجاه السلطات في الدول الأخرى إلى محاربة العوامل الدينية سواء كانت سياسية أو اجتماعية من غير توفير بدائل تلائم المجتمع[9]

وخلال المدة اللاحقة لعام 2001 اخذ التيار الديني ينتشر ومنه ظهوره كتيار يحضى بشعبية في فلسطين على حساب التيار العلماني الممثل بحركة فتح عامي 2005 و 2006، وهو مما اعطى تصور ان العوامل الداخلية مدعومة بالعوامل الاقليمية، قادت إلى ابراز التيار الديني بمختلف عناوينه السياسية والمذهبية، واصبح ظاهرة سياسية لها خصوصيتها[10]

ج-**المتغيرات الدولية** :

وتعد المتغيرات الدولية واحدة من المدخلات والمؤثرات التي شجعت على الظهور السياسي للتيارات الدينية في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة مثلا بعد ان كانت تدعم انظمة الحكم القائمة على العوامل العلمانية او القومية او القبلية خلال الحرب الباردة، اتجهت إلى الانفتاح على الحكومات والتيارات المعارضة، تحت عناوين مختلفة ومنها انها ترغب بامتلاك اوراق كافية للتحكم باللعبة السياسية، وكان اتجاهها بعد احداث 11 سبتمبر هو الانفتاح على التيارات الإسلامية لغرض التعامل مع بدائل مختلفة للسياسة في الشرق الأوسط، واستخدمت تلك التيارات كبدائل سياسية بعد احداث ما عرف بالربيع العربي.

واهتمام القوى الكبرى بالتيارات الدينية ودعمها او الحوار معها مهما كان حجم التقاطع الفكري بينهما على المدى البعيد، يأت من ان تلك التيارات تحضى بقبول مجتمعي مهم، ولكنها ممنوعة من ممارسة السياسة بشكل رسمي، وان دعمها يمكن ان يستخدم تلك التيارات ضد السلطات عند الضرورة، كما ان تلك القوى انفتحت على تيارات دينية

مختلفة، ودفعت إلى الاهتمام بالفروقات بين المبادئ العامة والافكار التي تؤمن بها تلك التيارات، وشجعت على ابراز الاختلافات الفكرية فيما بينها، وهو ما سمح بان تتحول التيارات الدينية إلى استنزاف مواردها إلى صراعات جانبية قبل ان تتجه إلى الاهتمام بالصراع مع السلطة، وهو ما دفع الشرق الأوسط إلى صراعات واسعة خلال العقد الثاني من هذا القرن.

ولا يمكن الجزم بان متغير واحد من بين المتغيرات السابقة هو الاكثر تاثيرا في الشرق الأوسط، ولا في الظهور السياسي للتيار الديني، انما كل تلك المتغيرات تفاعلت مع بعضها البعض الاخر بما اعطى للتيار الديني خصوصية وجعله يبدو كظاهرة سياسية لها خصوصيتها.

4- الظاهرة الدينية بين المد الاصولي والإرهاب والإسلام السياسي

لقد تطورت الظاهرة الدينية في مرحلة حساسة في تاريخ السياسة الدولية، فقط تزامن ظهورها وتطورها مع صعود المد الاصولي، ومع اتساع متدرج للإرهاب، ومع تصاعد ما بات يعرف بالاسلام السياسي، وهو ما يطرح موضوع الصلة بين هذه الظواهر الثلاث والظاهرة الدينية.

ان المد الاصولي ظاهرة موجودة منذ تاريخ بعيد نسبيا، ويتعلق بمدى تقديس الافراد لكتابات قيلت تفسيرا لنصوص دينية، شرائع سماوية كانت أو غير سماوية، ويلاحظ ان التقديس يات بعد مرحلة يسودها فراغ أو عجز فكري عن فهم الشريعة وفقا لمتطلبات مرحلة تاريخية محددة، فيكتفي من يات بعدهم بمتابعة تفسيرات محددة، واكثر ما ظهرت فيها تلك الكتابات والتقديس لها في العصور الوسطى بعد احتلال بغداد عام 1258 ميلادي، وسقوط دولة غرناطة عام 1492 ميلادي، فبعدهما تحول العرب والمسلمون إلى التقليد نتيجة الضعف في القدرة على الاجتهاد، وهذا التحول الخطير اوقف فهم الإسلام عند بلدان الشرق الأوسط عند كتابات قيلت بظروف وفي وقائع قديمة، لا تتوائم مع ما متاح في المرحلة الراهنة، فمجموعة المساندين أو الاتباع لا يذهبون إلى مخالفة تلك التفسيرات باعتبارها هي النهج الصحيح للشريعة السماوية.

اما في اليهودية والمسيحية فان الفكر الاصولي يرجع الاتباع بهما إلى كتابات العهدين القديم والجديد، وفي كل منهما توجد آراء لا تدعم التعايش السلمي مع المختلف عنهما على الارض. في حين لا توجد كتابات أو تفسيرات اصولية حادة بين الاعتقادات الوثنية[11].

ان المد الاصولي يعد واحد من اهم المقتربات التي تستقي منها التيارات الدينية افكارها، وتجمع حولها المؤمنين بها، وتستمد قوتها من ايمان الافراد البسطاء فكريا بها، ومن العادات والاعراف السائدة، طالما ان الافراد والمجتمع غير قادر على اعادة قراءة للشرائع وفقا لمقاصد الشرع، فيبقى اسير التفسيرات التي قدمتها الكتابات القديمة، واخذ في السنين الاخيرة يتحول إلى قوة تستخدم العنف لتاكيد صواب نهجها، في مواجهة الطروحات الأخرى.

اما **الإرهاب** فهو ظاهرة استخدام العنف بشكل غير مسبوق ودون وجود مبررات أو ذرائع اخلاقية أو قانونية أو شرعية، انما يقف خلفه اهداف سياسية تستخدم معدلات مرتفعة من العنف في سبيل تحقيقها، وهو ظهر قديما، الا انه استخدم من قبل القوى الكبرى كنوع من الوسائل غير المباشر، التي لا تتضمن اي مسؤولية للطرف الداعم له، في سبيل ادارة الصراع مع اطراف الصراع الدولي الأخرى أو في مواجهة الدول الصغرى، الا انه سرعان ما تحول من صناعة يتم تنفيذها بمنظمات صغيرة إلى انشاء تنظيمات كبيرة متحركة عبر حدود دول اقاليم عدة، الا انه بقي مفضوحا من خلال تحركه ماليا وبشريا وتسليحيا واعلاميا عبر دول عدة تتمتع بقدرات استخبارية قادرة على ايقافه أو تقليله الا ان ذلك لم يتحقق وهو ما اعطى تصور انه ليس تنظيمات مستقلة بقدر ما هو افرع لتنظيمات مخابراتية تدار من قبل قوى كبرى تسمح له بالتدفق والتحرك وتنفيذ انشطته بلا قيود كافية لمنعه. ومنذ انتهاء الحرب الباردة اخذ الإرهاب يتسع إلى

مستويات كبيرة، واكثر المناطق التي تضررت منه سياسيا وامنيا واقتصاديا وثقافيا هي منطقة الشرق الأوسط وتحديدا المنطقة العربية[12]

اما **الإسلام السياسي** فهو اتجاه الاحزاب السياسية إلى اعتماد خطاب سياسي ذو محتوى عقائدي، والغرض منه الاحتماء أو التذرع بما يتصوره الناس مقدسا، حتى يمكن الوصول إلى تعبئة المجتمع أو بعض افراده بشكل عقدي سياسيا، وهو من اكثر التنظيمات شمولية لان الشرائع والاديان لا تتحمل الا ان تكون شمولية ولا تتقبل الحوار مع المختلفين معها، طالما انها تعتنق فكرة انها الاصلح. وفي الشرق الأوسط اخذ الإسلام السياسي كنوع من انواع التيارات الدينية، بالبروز، ففي حين ان هناك تنظيمات دينية بقت ضمن الحيز الاجتماعي والدعوي، فانها في الإسلام السياسي اتجهت إلى طلب ادوار سياسية، وكثيرة هي الاحزاب التي اعلنت نفسها تحت العناوين السياسية، سواء في العراق عام 2003 أو في مصر بعد عام 2011، أو في ليبيا أو تونس أو سوريا[13]

ويبقى النقطة المهمة هنا هي الربط بين الظاهرة الدينية وكل من هذه الظواهر التي استجدت على الشرق الأوسط، فاما ما يتعلق بربط الظاهرة الدينية بالمد الاصولي، فان الاخير انما يمثل الجذر أو الاصل الذي يستند عليه الإسلاميون في سبيل الظهور سياسيا أو اجتماعيا، ويعتمد مسيحيون الشرق الاوسط بدرجة اقل على المد الاصولي الا انه في البلدان الغربية يعد ذلك المد احد الاتجاهات الرئيسة التي تفسر السياسات الغربية تجاه الشرق الاوسط، في حين ان اكثر الشعوب تعلقا بالمد الاصولي هي اسرائيل، فهي تبني سياساتها استنادا الى تفسيرات مغلقة للمنطقة وشعوبها والشرائع التي تسود فيها، ويرى الاصوليون (التيارات الدينية المتشددة) في اسرائيل انها اي اسرائيل انما هي الشعب والدولة المختارة.

ان الإسلام أو المسيحية أو اليهودية شرائع سماوية، وما موجود هو تفسيرات لما اراده الخالق سبحانه وتعالى للبشرية، وهي تفسيرات للنصوص السماوية تمت على يد الرواد الاوائل من المؤمنين، الا ان تلك التفسيرات تحضى اليوم بقدسية ولا يتم الخروج عليها، ويتم تثقيف الافراد المساندين انها هي ما أراده الخالق، وهذا الاتجاه التفسيري تحقق بوجود اعراف تؤمن انه يمثل التفسير الذي اراده الخالق للعبادة والتعاملات في الشرائع السماوية الثلاث.

اما ما يتعلق بعلاقة الظاهرة الدينية بالإرهاب فهو اتجاه اخذ يتكرس بعد احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، عندما بحث الغرب عن قوة صد قادرة على تحمل مقاومة وهزيمة قوة بحجم الاتحاد السوفيتي، فتم الاتجاه بتزاوج الإرهاب كتنظيمات صغيرة مع الايمان بالمقدس (الاصولية)، وهو ما اخرج تنظيم القاعدة، ليكون قادرا على تجنيد افراد مؤمنين عقائديا بان الاتحاد السوفيتي عدو يجب هزيمته وتدميره، ثم اخذت العلاقة بين الإرهاب والظاهرة الدينية تتصاعد في نهاية القرن الماضي ومستهل هذا القرن، وهو ما دفع الشرق الأوسط إلى نهايات شديدة الحساسية، نظرا لارتباط المنطقة بتاريخ المقدس، وبالاصولية، وبخلافات قومية غير محسومة، واصبحت المنطقة معرضة لتفكك كبير بسبب هذا الربط.

اما علاقة الظاهرة الدينية بالإسلام السياسي فهو ما تحقق من خلال ان الظاهرة الدينية قد نشطت الافكار الدينية والعقدية ليؤمن بها الافراد استنادا إلى انها افكار مقدسة، وهي تعتمد خط تفسيري معين، وبعض التيارات الدينية تمثل تيارات دعوية تسعى إلى تنشيط الفهم الصحيح والتنويري للإسلام من منظور انها حركات ثقافية اجتماعية دعوية وليست حركات سياسية، الا ان الغالب هو ان حركات الإسلام السياسي سعت إلى توظيف الظاهرة الدينية لصالحها، بعد الشرائع والمقدس من ارخص الوسائل التعبوية في مجتمعات أمية، تمدها بقواعد جماهيرية بسرعة كبيرة، مستغلة اعتماد النخب السياسية على العلمانية او القومية او الارتباطات القبلية، وهي كلها مدخلات لا تحضى بقبول مهم بين شعوب المنطقة، فالاسلام السياسي استخدم تحول التيارات الدينية الى ظاهرة، وانطلق منها لتحقيق مكاسب في البيئة الشرق اوسطية.

5-غياب الخصوصية الثقافية والقيم الدينية عن الطابع السياسي والاجتماعي الشرق اوسطي

لقد تأسست دول الشرق الأوسط في القرن العشرين، بكونها كيانات سياسية، على اثر تعرض الدولة العثمانية للتفكك، في حين ان المنطقة لم تعرف معنى الدولة وفقا للصيغ الاوروبية التي تظهر بها في الوقت الراهن، انما عرفت نظام الإمارات والولايات التي تتبع دولة واحدة برابط ديني كما في حالة الدولة العربية-الاسلامية، والدولة العثمانية.

وتتبع الدول التي تأسست يلاحظ:

أ-ان المنطقة مقسمة إلى تكوينات قومية كبرى، كل قومية تتوزع بين اكثر من دولة، وهي: العرب نحو 350 مليون إنسان، والأتراك نحو 60 مليون إنسان، والأكراد نحو 40 مليون إنسان، والفرس نحو 33 مليون إنسان، والاذر نحو 30 مليون إنسان، وتوجد تكوينات قومية قسم منها موجود منذ الالف السنين وأخرى وافدة الا ان أعدادها وانتشارها لا يسمح بدراستها كونها ذات خصوصية.

ب-يقابل ذلك وجود تنوع ديني ومذهبي، اذ يلاحظ ان المسلمين يمثلون نحو 95% من سكان الشرق الأوسط، والمسيحيين يمثلون نحو 3%، واليهود نحو 0.7%، والى جانبهم تكوينات دينية ذات خصوصية مثل الصابئية والايزيدية والمجوسية والزرادشتية والوثنية وغير محددي الديانة

ج-ان المسلمين يتوزعون على مجموعات متباينة بشدة، ومنهم: المنتمين الى المدارس الفقهية العامة (السنية) وتمثل نحو 80% من سكان الشرق الأوسط، والاعتقادات الجعفرية وتمثل نحو 15%، واعتقادات أخرى بينهما ولا تحسب عليهما لخصوصيتها ومنها: البهائية والدروز والعلي الالهية (العلويين أو النصيرية) والاباضية والظاهرية والزيدية، واعتقادات أخرى صغيرة

د-اما ثقافيا، فان سكان المنطقة مع تأسيس الدول القومية فيها، كانوا متباينين، ويتوزعون ثقافيا بين الغالبية الأعظم هم من بين إتباع الثقافات التقليدية القبلية، ومجموعات صغيرة هم المحسوبين على اتجاهات سياسية وثقافية ناضجة، وكان الوعي بالدولة واهميتها محدود، ولهذا جاء تشكيل اغلب الدول بارادات خارجية وليس بارادات وطنية، واذا كان تشكيل دولة تركيا وبلاد فارس تم بارادات وطنية، فان تشكيل الدول العربية واسرائيل تم بفعل ارادات دولية، الا ان سكان تركيا وايران واسرائيل وعوا اهمية تشكيل دولهم وتعزيز مكانتها وهو امر لم يحصل في البلدان العربية ضمن الشرق الأوسط.

ومع ملاحظة ان التوزيع السكاني بين حدود دول الشرق الأوسط حاكى عوامل سياسية وليس قومية أو دينية أو مذهبية، وتقريبيا: تركيا تضم كل الاتراك مع 15% اكراد، وتضم نحو 80% مسلمين من المدارس الفقهية السنية ونحو 13% هم من العلويين، في حين ان ايران تضم 40% فرس ونحو 30% اذريين ونحو 7% عرب، وكلهم من الاعتقادات الجعفرية، ونحو 13% من الاكراد السنة، و 5% من التركمان السنة و 5% من البلوش السنة، وتكوينات قومية ودينية أخرى، اما العراق فضم نحو 75% من العرب ومقسمين إلى 46% منهم على الاعتقادات الجعفرية و 25% على المدارس الفقهية السنية، و15% من الكرد السنة، وقوميات واعتقادات دينية عدة، ولبنان هو الاخر بني على اساس انه متكون من مجموعات متعددة: مسيحيين ومسلمين سنة وجعفرية ودروز، وغيرها[14].

ما نريد ان نصل اليه هو ان الدول التي تاسست لم تكن على اساس النقاء القومي أو الديني أو المذهبي، انما تم تفصيل الحدود على اساس سياسي، وان الوعي بالدولة ككيان لم يكن حاضرا عند تشكيل الدول في الشرق الأوسط في الغالب، ولهذا تم احتواء دول المنطقة من قبل نخب لا تتمتع بقاعدة دعم كبيرة، فاتجهوا إلى مصادرة السلطة والدولة، وصمموا أنظمة حكم إما قومية أو قبلية أو عسكرية، ولم تكن أنظمة الحكم تراع الهوية المجتمعية ولا الخصوصية الثقافية للبلدان والمجتمعات التي ظهرت، ورغم ان المنطقة خضعت لاتجاه تنشئة محدد يحارب الاتجاهات والتيارات الدينية إلا انه تسبب برد فعل عكسي مضمونه ظهور وتمدد وانتشار التيارات الدينية كظاهرة، مستفيدا من الدعم الغربي

المستتر والتنافس الإقليمي والعوامل الداخلية الداعمة، والتاريخ والقيم التي تحملها شعوب المنطقة، ومن ثم فان ما تاسس كان غريبا عن خصوصية المنطقة التاريخية والقومية والدينية والثقافية، وهو ما جعل الدول اقرب إلى الكيانات، والنظم السياسية اقرب إلى سلطة حكم فردية، وكلاهما الدول والأنظمة السياسية لا تتمتع بشرعية تعينها على الاستمرار، وهو ما جعلها غير قابلة للاستمرار إلا تحت قوة بوليسية كبيرة.

6-مستقبل الظاهرة الدينية الشرق اوسطية في ظل المد الاصولي العالمي

ويطرح موضوع أخير متصل بالظاهرة الدينية في الشرق الأوسط، الا وهو المستقبل الذي يمكن أن تستقر عليه تلك الظاهرة، في ظل اتجاهات عالمية تدفع إلى نمو ظاهرة المد الأصولي، سواء بفعل وجود كل من إسرائيل وإيران ككيانان معبران عن توجهات عقدية، أو وجود التنظيمات الإرهابية التي تستمد وجودها ونشاطها من دول عدة كنوع من الأنشطة الاستخبارية التي تستخدم الإرهاب والعنف باسم الاعتقادات، أو بفعل تمدد فاعلية تنظيمات وقوى عالمية كبرى تدعو إلى التعامل الأصولي ومنها تلك التي تعتقد بوجوب خلق فوضى في الشرق الأوسط بالتزامن مع علو مكانة اسرائيل، لتضعف العرب والمسلمين عامة، وتساعد على حدوث معركة هرمجدون[15] التاريخية التي وردت في بعض الكتب المسيحية واليهودية، ومن ثم المساعدة على ظهور ما تعتقده (المخلص) وفقا للكتابات الاصولية في تلك الشرائع.

ان هذا الربط بين تلك العوامل يفصح عما يمكن ان تكون عليه الظاهرة الدينية، اذ يلاحظ ان تأسيس اسرائيل قام على أساس انها كيان ديني في محيط عربي-إسلامي، تحقيقا لهدف جمع اليهود من كل البلدان واستيطانهم في فلسطين، وتعاون في ذلك اليهود والتيارات المسيحية المتصهينة التي تعترف بعلوية اليهود على النصرانية، في حين ان ايران تأسست عام 1979 على أساس أنها كيان تدين بعقيدة جعفرية ظاهرة، وحقيقة انها تستمد وجودها من مضمون قومي فارسي وليس من خطاب عقدي، إلا أنها ترفض اي اعتراف بوجود تلون ديني إسلامي داخلها قياسا بقبولها بالتنوع الديني والعقدي غير الإسلامي، وتسعى إلى التمدد في العالم العربي وإعطاء تصور مغاير للمتعارف عليه عن الإسلام، وكل من الكيانات يعملان بالضد من المصالح العربية والإسلامية، ويسعيان إلى ترجيح وجهة نظرهما انهما كيانان موجودان وقويان في حين ان العرب والمسلمون هم كيانات قبلية ممزقة وضعيفة، وتوجههما العنصري يحضى بدعم القوى الكبرى أو عدم الاعتراض عليه مقابل محاربة اي نزوع للبروز بين العرب والمسلمين عامة، أو بوسم العرب والمسلمين بالإرهاب وعدم وسم الكيانان بالإرهاب أو بالعنصرية.

اما التنظيمات الإرهابية، فانها اقرب إلى كرة الثلج التي تدحرجت ولا يمكن ايقافها بسهولة، فهي أسست على أساس العنف وإدغامه بأفكار إسلامية أحادية لا تحضى باتفاق ترى إمكانية استخدام العنف ضد المخالفين أو ضد الآخر غير المؤمن باعتقاداتها، وترى وجوب استخدام العنف في مواضع لا تحضى بقبول من سائر التفسيرات الإسلامية القائمة، وتغالي في التعامل مع العبادات والتعاملات الإسلامية. وهذا الإدغام هو اقرب إلى العملية التي تلت إدغام العنف ألمخابراتي بظاهرة التنظيمات الإسلامية في أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، والتي خرجت عن سيطرة الغرب في التسعينات بتمدد تنظيم القاعدة، واليوم يمكن ان يخرج الإرهاب عما بلغه إلى مرحلة اكثر تعقيدا عما عرفته منطقة الشرق الأوسط عام 2013 في العراق وسوريا، لان دول المنطقة أسست ودعمت ودربت وسلحت ومولت الأنشطة الإرهابية، سواء كانت تحت عناوين صنفت بانها إرهابية او تحت عناوين مجموعات وتنظيمات من المرتزقة، وتلك الأنشطة كونت لها خطوط دعم يمكن أن تستخدم لاحقا في حالة خروج أي تنظيم إرهابي من سيطرة تلك الدول.

اما بخصوص تعامل القوى الكبرى بنهج أصولي، فهو أمر موجود في القوى الكبرى المسيحية، التي تؤمن بـــان ظهور اسرائيل ودعمها جزء من التزام ديني-سياسي، وان على تلك الدول تهيئة بيئة الشرق الأوسط لاضطراب تمهـد لحدوث معركة هرمجدون، العظيمة في الفكر الاصولي المسيحي واليهودي، وان كل ذلك يمهد لظهور المخلص، وهـــي فكرة تلزمها ايران واسرائيل في آن واحد باتجاهات متقاربة في نتيجتها، وهذا النهج معبر عن اتجاه اصولي في الفكـــر الديني، وهو لن يستقر عند دفع منطقة الشرق الأوسط إلى الاستقرار، انما دفعها إلى الفوضى، وهذا مـــا لا يمكـــن أن يتحقق الا بتطبيق خطة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومضمونه:

أ-تفكيك دول الشرق الأوسط إلى كيانات صغيرة ومتصارعة

ب-تشجيع التيارات المتطرفة إلى مسك سلطة في اي بقعة ارض، مهما كان حجم تعارضها مع الغرب، فهـــي ســـتكون مشغولة بالصدام مع تيارات أخرى في الشرق الأوسط كاسبقية مهمة لوجودها على الصراع مع الغرب

ج-ان العملية السابقة تحتاج إلى تفاعل عمليتين: الفوضى اي تمكين الكل من القوة والمال والسلاح والإعـــلام الكافيـــة لإدارة مسرح تفاعل مضطرب، والديمقراطية التي تدعو الكل إلى التعبير عن رأيها في وسط يسوده امية كبيـــرة لا تستطيع المجتمعات انتقاء خياراتها السليمة، في حين ان الإسلام يدعو إلى تطبيق مبدأ الشورى (اختيار الحاكم مـــن قبل علماء الأمة وليس من قبل المواطنين)، وهنا يحدث تصادم فكري خطير بين الإسلام والديمقراطيـــة، فـــالأخيرة سينتقي خيارات الدول فيها الافراد مهما كان مستوى وعيهم، في حين انه في الإسلام ينتقي علمـــاء الأمـــة الخيـــار الأنسب.

وعليه، فان النهج الأصولي العالمي، وهو يمتلك التكنولوجيا والاعلام والمال والقوة السياسية، يتفاعل بالسلب مع استقرار الشرق الأوسط، ويتفاعل بالإيجاب مع الإرهاب ومع التنظيمات الدينية، ويدعوها إلى تبني تمايز فيما بينها وان على جزئيات صغيرة.

وهكذا وجدنا أن المنطقة العربية تندفع إلى التفكك المفرط، إذ لا يعترف بان العرب في العـــراق كقوميـــة مـــن الناحية العملية إنما على أساس انتماءاتهم المذهبية في حين يعترف بالكرد بأنهم قومية وليس بأنهم جزء من انتماء ديني أو مذهبي، ويتم التعامل مع وضع سوريا بانتقائية أخرى مشابهة، اذ يتم تصوير سوريا بانها تحتوي علـــويين (نســـبتهم 9%)، ودروز (نسبتهم 2%) وجعفرية (نسبتهم 2%)، واكراد (نسبتهم 5%)، في حين يتم تجاهل ان العرب المســـلمين السنة نسبتهم تزيد على 75%، ويتم تدمير فلسطين ولجوء نحو 4 مليون فلسطيني للخارج، ونزوح نحو 3 مليون داخل فلسطين، والاستيلاء على 90% من أرضهم، مقابل هدف تجميع نحو 13 مليون يهودي من كل دول العالم اغلبهم أصله ليس عبراني يهودي انما اعتنق اليهودية بمراحل تاريخية مختلفة، وهذا النهج في تغييب الهويتين العربيـــة والإســـلامية انما تشرف عليه قوى كبرى، تسعى إلى إذابة قدرة العرب والمسلمين على انشاء كيان حضاري إنســـاني علـــى أســـس دينية، وتحاول إظهار صورة العرب والمسلمين من خلال تنظيمات مدعومة من قوى عالمية متعددة تحمـــل افكـــار لا تحضى بقبول كبير بين العرب والمسلمين، مستغلين مشاكل عدم شرعية انظمة الحكم العربية، واستغلال البطالة والأمية بين العرب والمسلمين.

ان الظاهرة الدينية في وجهها السياسي القائمة اليوم لا تعبر عن صحوة إسلامية، انما هي تعبـــر عـــن حـــراك سياسي مدعوم من القوى الكبرى والاقليمية يستهدف ممارسة أنشطة سياسية، في حين ان الحراك الديني يحتاج عـــودة إلى الحوار القائم على اعادة الإسلام إلى مكانته كشريعة سماوية ترفض الانحراف، وتدعو إلى تبني قيم اخلاقية سامية، وتدعو إلى التوحيد وليس إلى تبني الديمقراطية كقيم غربية في مجتمعات اسلامية.

ومثل هذا الاتجاه يحتاج إلى حركة دعوية، وتثقيفية، وهو غير متصور في ظل محاربة الوسطية في الإسلام، ومسعى الولايات المتحدة إلى تعميم صيغ القبول بإسلام يقبل قيم الغرب، بمعنى انشاء إسلام جديد، تلغى معه اغلب تعاليمه السماوية، وتستحدث تعاليم أخرى جديدة فيه مستوحاة من القيم الغربية.

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث موضوع مهم وهو واقع الظاهرة الدينية في الشرق الأوسط منظورا لها من زاوية سياسية، وبينا فيه ان تلك الظاهرة بشقيها:

-الاتجاه الدعوي

-الإسلام السياسي

انما هو نتاج ارهاصات متعددة اخذت تظهر في النصف الثاني من القرن الماضي، ودفعت إلى تصاعد متدرج في قوة التيارات الدينية، في الدولة والمجتمع الشرق اوسطيان، نتيجة عوامل داخلية عدة تعتمد على قوة القيم الدينية والارث التاريخي لها بين شعوب المنطقة، والى الصراع الاقليمي، والى الاتجاه الدولي في دعم التيارات الدينية في الشرق الأوسط كوسيلة يسيرة لزعزعة استقرار الانظمة والمجتمعات الشرق اوسطية، مستغلة محاربة الانظمة الحاكمة للافكار الدينية، وادغمت معها محاربة التيارات الدينية، بمعنى احداث فراغ واضعاف الحياة السياسية لضمان استمرار الانظمة والنخب السياسية الحاكمة.

ورغم ذلك، شهدت التيارات الدينية تفاعلات مهمة، مكنتها من التاثير في المجتمع، والتوسع في الممارسات السياسية، حتى اخذت تتحول الى ظاهرة لها ميزاتها وخصائصها.

لقد شهدت الظاهرة الدينية تطورات مهمة خلال العقود الاخيرة ومنها تفاعلها مع الإرهاب، وهو ما انتج تشوهات كبيرة لفهم الإسلام بين شعوب المنطقة وفي منظور العالم للإسلام، وادخل المنطقة في عدم استقرار واضح، وهي تطورات تقوم على دفع تنظيمات تعتنق اتجاهات تفسيرية مشوهة عن الإسلام إلى تبني العنف ضد غيرها من التنظيمات والمجتمعات في المنطقة من اجل أسر المنطقة والسيطرة عليها، وتحصل على دعمها من قوى محلية واقليمية ودولية، من اجل ايصال المنطقة إلى عدم استقرار محدد يساعد على الوصول إلى نقطة تندلع فيها حرب كبيرة تخوضها كل دول المنطقة.

لقد انطلق البحث من مشكلة مفادها ان هناك اتجاهات سياسية تسعى إلى تصوير الإسلام كتيار سياسي وليس إلى تصحيح مكانة الإسلام لدى الفرد والمجتمع والدولة في الشرق الأوسط، ومن ثم اصبح الإسلام موضع صراع ورفض، وتحليل تلك المشكلة اوصلنا إلى نتيجة مفادها ان هناك قوى عديدة سعت إلى ضرب الإسلام كدين من خلال دعم تيارات تحمل توجهات مغالية في تشددها في فهم الإسلام، وجعلها تتصارع تحت عناوين إسلامية، بصيغة كونه ظاهرة، وليس واقعة تمر مرورا سريعا، ويمهد ذلك بدفع المنطقة إلى انقسامات جديدة تفكك دولها القائمة، في ظل سيادة أمية كبيرة، على نحو يصعب معه اعادة الفرد والمجتمع والدولة إلى الإسلام كدين وحياة في آن واحد.

الهوامش :

1. هـاجر إدلبـي، اللغـة التركيـة أصـولها عربيـة، موقـع تـرك بـرس، بتـاريخ: 5 فبرايـر 2015، الـرابط: http://www.turkpress.co/node/5450
2. هوشنك أوسي، الأكراد بين كمال أتاتورك ورجب طيب أردوغان... من 1920 إلى 2015، الحياة اللندنية، بتاريخ 12 يونيو 2015.
3. عقيل محفوض، كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص11-12.
4. طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، القاهرة، جواد الشرق للنشر والتوزيع، 2001.
5. جان فلوري، الحرب المقدسة العنف والدين في المسيحية والإسلام، ترجمة غسان مايسو، بغداد، دار المدى، 2004.
6. احمد حويتي، واخرون، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، الرياض، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 1998، ص133-145.
7. العمراوي فريدة، ازمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2014، ص55-57.
8. حسنين توفيق إبراهيم، الإسلام والسياسة فى الوطن العربى خلال القرن العشرين، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001، ص81.
9. طارق عثمان، مأساة الإسلام السياسي: قرن من التجارب مع الحداثة مأساة-الإسلام-السياسي على الرابط : /، موقع The Cairo Review of Global Affairs، https://www.thecairoreview.com/arabic/
10. شملان يوسف العيسى، بين الدولة المدنية والدينية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ 24 فبراير 2017.
11. صلاح الدين خليل ربيع، موقف ادارة بوش الابن من الاصولية الاسلامية في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة بيررزيت، 2010، ص69.
12. مارينا أوتاواي واخرون، الشرق الأوسط الجديد، بيروت، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص37-38.
13. موسى الحسيني، الطائفية في الوطن العربي: أسبابها ومظاهرها، القاهرة، شمس للنشر والإعلام، 2017، ص26.
14. مسعود ضاهر، خريطة الأقليات في الوطن العربي، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، في 15 ابريل 2005.
15. معركة هرمجدون وهي المعركة التي ستقع وفقا للاصوليين في الشريعتين النصرانية واليهودية عندما تحين نهاية العالم، وستقع على موقع تلة شمال فلسطين، بنيت عليها الحصون القديمة لحراسة طريق البحر الذي يربط مصر مع الإمبراطوريات الشمالية في سوريا، ووفقا لأحد التفاسير المسيحية فان يسوع سوف يعود الى الارض ويهزم شخص يدعي النبوءة (الدجال) كتعبير رمزي عن الشر، وسيتم النصر على الشر، ولن تحدث المعركة الا بعد تمكن الشر في الأرض، واقترابه من القدس، وتشترك النصرانية واليهودية بهذه العقيدة، وان المعركة ستقوم على ارض فلسطين، ويرى المسلمون ان هناك معركة كبرى في آخر الزمان ستقع بين المسلمين واليهود، لكنهم لا يسمونها بهرمجدون.

منصور عبد الحليم، هرمجدون ونهاية امريكا واسرائيل قراءة في نبوءات الكتب المقدسة، القاهرة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2007.

قائمة المراجع :

1 -هـاجر إدلبـي، **اللغـة التركيـة أصـولها عربيـة**، موقـع تـرك بـرس، بتـاريخ: 5 فبرايـر 2015، الـرابط http://www.turkpress.co/node/5450

2 -هوشنك أوسي، **الأكراد بين كمال أتاتورك ورجب طيب أردوغان**... من 1920 إلى 2015، الحياة اللندنية، بتاريخ 12 يونيو 2015**.**

3- عقيل محفوض، **كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.

4-طارق عبد الجليل السيد، **الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة**، القاهرة، جواد الشرق للنشر والتوزيع، 2001.
5-جان فلوري، **الحرب المقدسة العنف والدين في المسيحية والإسلام**، ترجمة غسان مايسو، بغداد، دار المدى، 2004.
6 - احمد حويتي، واخرون، **علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 1998.
7 - العمراوي فريدة، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2014.
8 - حسنين توفيق إبراهيم، **الإسلام والسياسة فى الوطن العربى خلال القرن العشرين**، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001.
9The Cairo Review of Global -طارق عثمان، **مأساة الإسلام السياسي: قرن من التجارب مع الحداثة**، موقع على الرابط :/Affairs /مأساة-الإسلام-السياسيhttps://www.thecairoreview.com/arabic
10 -شملان يوسف العيسى، **بين الدولة المدنية والدينية**، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ 24 فبراير 2017.
11 - صلاح الدين خليل ربيع، **موقف ادارة بوش الابن من الأصولية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2010.
12 -للتصيل ينظر: مارينا أوتاواي واخرون، **الشرق الأوسط الجديد**، بيروت، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008.
13 - موسى الحسيني، **الطائفية في الوطن العربي: أسبابها ومظاهرها**، القاهرة، شمس للنشر والإعلام، 2017.
14 -مسعود ضاهر، **خريطة الأقليات في الوطن العربي**، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، في 15 ابريل 2005.
15- منصور عبد الحليم، **هرمجدون ونهاية أمريكا وإسرائيل قراءة في نبوءات الكتب المقدسة**، القاهرة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2007.